

إجراءات الإعادة المعدلة للاتحاد الأوروبي المستجدات والمخاطر الرئيسية

في مارس 2025، نشرت المفوضية الأوروبية مقترحًا للاتحة تنظيمية من شأنها إصلاح نظام الإرجاع في الاتحاد الأوروبي، لتحل محل التوجيه الخاص بالإرجاع لعام 2008. فيما يلي تحليل الأورو-متوسطة للحقوق لأهم التغييرات والمخاوف:



اختيار الأداة

على عكس التوجيهات، تُطبَّق اللوائح مباشرة و فوراً في جميع الدول الأعضاء دون الحاجة إلى تشريعات وطنية، مما يُسرِّع من عملية التنفيذ

ومع ذلك، فإن بعض الأحكام الغامضة تترك مجالاً واسعاً لتقدير الدول الأعضاء، مما يثير مخاوف بشأن تسريع إجراءات العودة مع إضعاف الضمانات المتعلقة بالإجراءات القانونية الواجبة والحقوق الأساسية



التركيز على عمليات الإعادة القسرية

أصبحت العودة الطوعية هي الاستثناء وليس القاعدة، مع فترة أقصاها 30 يومًا للمغادرة الطوعية

وقد تم زيادة مدة حظر الدخول إلى 10 سنوات، مع إمكانية التمديد لمدة 5 سنوات وتمديد 10 سنوات للأشخاص الذين يشكلون مخاطر أمنية، أي حظر الدخول لمدة تصل إلى 20 سنة



المفهوم الموسَّع لبلد العودة

وتشمل وجهات العودة بلداناً ثالثة أبرمت اتفاقات ثنائية مع الدول الأعضاء، بما في ذلك تلك التي لديها سجلات مشكوك فيها في مجال حقوق الإنسان

تم تقديم "مراكز الإعادة" ولكنها لا تزال غير محددة، مما يثير المخاوف من أن بلداناً مثل مصر وتونس قد تعتبر "آمنة" وتخصص لإنشاء مراكز الإعادة.



زيادة في الاحتجاز وتراجع في الضمانات

تم توسيع نطاق **مسوغات الاحتجاز**، حيث تم تعريف "المخاطر الأمنية" و"مخاطر الفرار" (على سبيل المثال، عدم وجود عنوان ثابت أو عدم الامتثال للسلطات). تم زيادة المدة القصوى للاحتجاز من 18 إلى 24 شهراً

يقلل الاقتراح من إمكانية الحصول على المساعدة القانونية المجانية ويضعف حقوق الاستئناف، لا سيما من خلال إلغاء الأثر التلقائي المعلق للاستئناف. كما ينص على تدابير عقابية في حالة عدم التعاون



الدور المتجدد لووكالة فرونتكس

من المتوقع أن تلعب فرونتكس دوراً أكبر في **تنسيق** الإجراءات بين الدول الأعضاء، بما في ذلك عمليات **الإعادة والعودة**، بالإضافة إلى **تبادل البيانات** بين الدول الأعضاء ومع الدول الثالثة وترداد بذلك المخاطر المتعلقة بانتهاك الحق في الخصوصية، وتعزيز الطابع القمعي والأمني لأجهزة الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مما يثير قلقاً متزايداً بشأن حماية الحقوق والحريات الأساسية



انتهاكات الحقوق ومبدأ عدم الإعادة القسرية

تظل الحماية ضد الإعادة القسرية أثناء إجراءات العودة غامضة وتقدم ضمانات محدودة

يتم إدخال **هيئة رقابية مستقلة** جديدة للإشراف على إجراءات العودة القسرية وتنفيذ الاتفاقيات مع الدول الثالثة، لكنها تظل غير محددة بشكل واضح، مما يثير قلقاً بشأن فعاليتها وحيادها وقدرتها على الوصول إلى تلك الإجراءات في الممارسة العملية